السوق العربية
السلة الثانية مطرة- الإصدار الثاني- العدد ٣٣١- ٢٠ يناير ٢٠١٩ - ١٠ جمادي الأول ١٤٤٠

الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمرى الغاز وعضو غرفة المواد البترولية فى اتحاد الصناعات المصرية:

القطاع التعدينى سيحقق نتائج مبشرة فى ٢٠١٩

مر القطاع البترولى والتعدينى بالعديد من الخطوات الإصلاحية خلال الفترة الماضية، ما نتج عنه العديد من الاكتشافات الكبرى، ما ساعد على وقف استيراد مصر من الغاز، ووفر قيمة لا تقل عن ٢,٨ مليار دولار، وتسعى الحكومة لتقليل أيضا استهلاك المصريين من البوتاجاز، عبر توصيل الغاز للمنازل، عن طريق اتباع خطة حكومية.

وفى حوار خاص لجريدة "السوق العربية المشتركة" للدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمرى الغاز، وعضو غرفة المواد البترولية فى اتحاد الصناعات المصرية، يكشف عن العديد من الكواليس المهمة التى تواجه الصناعة والقطاع البترولى والتعدينى فى مصر والخطوات الإجرائية والحلول المقترحة، والتى نستعرضها فى نص الحوار التالى:

القوانين القديمة شهدت بعض التشوهات وحاليا الوضع تغير.. والمستثمرون يسعون لتحقيق الربح ولن يتحقق سوى بتعظيم الثروة المعدنية

د. محمد سعد الدين يتحدث مع محررة السوق العربية

■ **فى البداية.. كيف ترى الخطوات الإصلاحية وتأثيرها على القطاع التعدينى فى مصر خلال المرحلة القادمة؟**

- القطاع التعدينى مر بعدد من الخطوات الإصلاحية، بدعم القيادة السياسية خلال الفترة الماضية، حيث إنه توقف استيراد مصر للغاز فى سنتمبر الماضى، وهناك توجه خلال المرحلة المقبلة للتصدير، فالمؤشر الجيد للخطوات الإصلاحية لقطاع البترول، ساعد المؤتمر الماضى فى قطاع الثروة المعدنية، فى الإعلان عن بعض الإصلاحات، والتعديل فى بعض القوانين، من أجل إتباع نفس الخطوات التى نعتها المنظومة الخاصة بالبترول، لنقلها للقطاع التعدينى، لكى يسيروا بنجاح بمعهم البعض، لتحقيق نتائج مبشرة خلال عام ٢٠١٩.

■ **ماذا عن قانون الثروة المعدنية الجديد؟**

- القوانين القديمة شهدت بعض التشوهات، نظرا للاعتماد على الإيجابيات المتخمة بشكل جزئى، ما قلل من التشجيع على الاستثمار فى المجال التعدينى، خاصة فى ظل الاعتماد على الشركات الحكومة، ما أدى لتقديم أداء عظيم وقديم، فهيئة الثروة المعدنية كانت تقوم بوظيفتين هما الأبحاث والتنقيب، وعمليات أخرى، أما حاليا فالوضع تغير، ويتم عدد من الوظائف الا وهى البحث والاستكشاف وعمل الدراسات عليها، ثم الطرح للشركات المتخصصة، التى يوجد لها تاريخ فى الثروات المعدنية، تمتلك القدرة فى التنقيب فى العديد من البلدان الأخرى، مثل كندا وأستراليا، وشركات فردية أخرى لها تاريخ، ما أعطى حافز كبير لتلك الشركات، عن طريق الاتفاق على النسب التى يتم الاتفاق عليها.

■ **آليات جذب المستثمرين للعمل فى القطاع التعدينى المصرى؟**

- المستثمر يسعون لتحقيق الربح، ولكى يتحقق ذلك لابد من تعظيم الثروة المعدنية، لكى يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى، بحساب تغير نظرة الإدارة، التى تعتمد على الربح، ولا تقبل بالخسارة، حيث أن مفهوم الاستثمار الأساسى، يعتمد على تسهيل مأمورية المستثمرين، وإعطائهم الامتيازات، التى تغير الاقتصاد القومى عن الاقتصاديات الأخرى، وعرض أبرز التسهيلات التى يقدمها السوق المصرى خلال الفترة القادمة، من خلال الاعتماد على آليات الجذب الواقعية، عبر الاستفادة من الأسلوب التنافسى، بوضع مميزات أفضل من المتاحة أمام المستثمرين فى البلدان المختلفة، فتقديم التسهيلات ليس اختراعا، ويحتاج البعد عن استعدام فلسفة البراعة، خاصة فى ظل وجود سوق، والذى يتطلب دراسته بشكل مناسب، عن طريق استغلال الدراسات الأخرى السابقة، ووضع المزايا التى تساعد على جذب الاستثمارات، مثلما حدث مع شركة إينى الإيطالية فى التنقيب عن البترول، فى حوض البحر المتوسط فى الأراضى المصرية، والذى نتجه عنه اكتشاف كبير، وهو حقل ظهر.

■ **كيفية استفادة من مصر من الاكتشافات الكبرى، واستغلالها عن طريق نقل التكنولوجيا؟**

- الاكتشافات الكبرى لها أهمية خاصة للاقتصاد، حيث إنها تساعد على نقل التكنولوجيا، ما يساهم فى استغلالها بشكل جيد، من أجل إفادة الاقتصاد فى المراحل التالية، لذا الحكومة قررت منح الشركة الإيطالية نحو ٢٥٪، ٢٠٪ لتغطية تكاليف البحث والتنقيب والاستاج، و١٥٪ تخصص لهم، ما يعنى أن مصر تحصل على نحو ٦٥٪ من قيمة الاكتشافات، وهو الأمر الذى ينجح فى زيادة الاستثمارات، عن طريق تغيير أسلوب التعامل مع الشركات، مع وضع المنافسين أمام أعيننا، وتقديم المميزات ذات الأفضلية للاقتصاد المصرى، أمام الاقتصاديات الأخرى، فالاقتصاد لا يعتمد على جنسية محددة، ولكن هدفه الربح.

■ **الدولة بحاجة لمزيد من الإجراءات، أهم المحاور الأول فى الاقتصاد الوطنى؟**

- مصر تمتلك ثروة معدنية وبترولية كبيرة، والاستفادة منها وتحويلها لاستثمارات كبيرة على أرض الواقع، يفيد الأجيال الحالية والقادمة، ويزيد القدرة الاقتصادية والإنتاجية، فمثلا المطور الصناعى ودوره البارز فى استغلال الأراضى الصحراوية مثل الرحاب والعاصمة وغيرها، يزيد الإيرادات عبر تغيير نمط التفكير فى استغلال الموارد، عن طريق إدارة ذكية للاستغلال سواء كانت بترول أو ثروة معدنية أو موارد طبيعية، فاستثمار الصحراء والاستفادة منها واستغلال فى مشروعات الطاقة الشمسية، واستغلال الشواطئ أيضا بنشط السياحة فى مصر، يحقق العديد من الفوائد، والتى من بينها الربح من الاستثمار، ونشيط السياحة فى مصر، فالحركة السياحية تحتاج مكسبا ورواجا.

■ **غياب الاستغلال الأمثل يمثل عقبة للاستثمار، كيف ترى ذلك؟**

- إنشاء شركة فى دولة مثل رواندا لا يتعدى ٦ ساعات، نظرا للاعتماد على الدول المتقدمة فى نقل تجاربها، ونحن كدولة، نمتلك عددا كبيرا من الوزراء، والشباك الواحد الذى تعمل الحكومة على تنفيذه، لم تحقق أى نجاحات فى إجراءات استخراج وإنشاء الشركات، وهو الأمر الذى يتطلب الاستفادة من التجارب الناجحة وتوظيفها لخدمة الاقتصاد المصرى خلال المرحلة المقبلة، فمثلا دولة مثل سنغافورة نجحت فى نقل التجارب، ولم تدخل فى مشاكل تنفيذية، فإمكانية تنفيذ مشروعات مهمة، تتطلب البحث عن أحسن الشركات، والاتفاق معها لضمان النجاح، عن طريق إعادة الهيكلة، وتدريب العاملين، وتطبيق القوانين بشكل سليم، بالاعتماد على أصحاب الخبرة والنجاح، بتطبيق القانون.

■ **ما حجم استهلاك مصر من البوتاجاز سنويا؟**

- تستهلك مصر من البوتاجاز سنويا حوالى ٤ ملايين طن، فلت تلك الأرقام عام ٢٠١٨، لتسجل نحو ٣,٢ طن مليون طن، يتم إنتاج ١,٦ مليون طن، و١,٦ مليون طن يتم استيرادها من الخارج، فالتوسع فى توصيل الغاز للبيوت خفض قيمة استهلاك مصر من البوتاجاز، وضبط الإيرادات والمدفوعات، يزيد من معدلات الاكتفاء الذاتى، وفطمت مصر شوطا مهما فى سد فجوة الاستهلاك، عبر الوصول لنحو ٦,٦ مليار قدم يوميا استهلاك، حيث إن إنتاج مصر كان يبلغ نحو ٤,٤ مليار قدم، بمجوة ٢,٢ مليار قدم يوميا، كان يتم استيرادهم من الخارج، وعن طريق الاكتشافات الكبرى التى عملت الحكومة على تنفيذها خلال السنوات الماضية، أصبح الإنتاج نحو ٦,٧ مليار قدم يوميا، ما وفر العديد من المليارات على الدولة.

■ **كيف توفر الحكومة استهلاك البوتاجاز، لتوفير العملة الصعبة؟**

- يوجد خطة من قبل الحكومة لإحلال الغاز الطبيعى، محل البوتاجاز عن طريق توصيل الغاز للمنازل، ما يحقق وفرة كبيرة فى العملة الصعبة والاستهلاك، فتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل يوفر على الدولة، ما قد يعود بالنفع على الاقتصاد المصرى، والمواطن البسيط، عبر تقليل كافة المستهلكات، فالأنبوبة الواحدة من البوتاجاز مدعومة بنحو ١٢٥ جنيها، ما يتم توفير فرق التكلفة للميزانية، حيث إن ذلك يوفر الأموال التى يتم توفيرها كدعم للأنبوبة، وثمن نقلها واستيرادها من الخارج، ما يعنى ضبط ميزان المدفوعات، لسد عجز الموازنة العامة للدولة.

■ **ما حجم الأموال التى يتم توفيرها من جراء توقف استيراد الغاز الطبيعى لمصر؟**

- بلغت قيمة التوفير جراء وقف الاستيراد نحو ٢,٨ مليار دولار سنويا بالنسبة للغاز الطبيعى، ومليار دولار للبوتاجاز، فى حال توقف استيراد البوتاجاز، ما يعنى توفير ٤ مليارات دولار خلال العامين المقبلين، كما أنه من المتوقع التصدير بقيمة تبلغ ٤ مليارات دولار، ما يعنى التحول نحو التصدير بدلا من الاستيراد، ما يعنى زيادة العملة الصعبة.

■ **ماذا يستفيد المواطن من الإجراءات الإصلاحية التى تعتدتها الحكومة فى القطاع البترولى؟**

- تكلفة أسطوانة الغاز نحو ١٥٠ جنيها، فى حال رفع الدعم، يصبح سعر الأسطوانة داخل الأسواق المصرية، أما فى حال توصيل الغاز الطبيعى للمنازل، الذى تصل تكلفة ٣٥ جنيها، فى مقابل استهلاك أسطوانة الغاز، حيث إن اسطوانة الغاز يتم بيعها بقيمة ٦٠ جنيها للمستهلك، وفى حال استهلاك أسطوانتين شهريا، يعنى ١٢٠ جنيها شهريا، ما يعنى توفير ٨٥ جنيها شهريا فى حال توصيل الغاز للمنازل، فالحكومة قدمت التسهيلات حاليا لتوصيل الغاز للمنازل عبر التقسيط، ولمدة تصل نحو ٦ سنوات، بقيمة ٢١ جنيها شهريا، بحساب سعر التكلفة.

■ **كيف أفسدت مصر مخطط قطر وتركيا لتسيطرة على الغاز الطبيعى؟**

- قطر تصدر الغاز المسال، حيث إنها تمتلك الغاز الطبيعى بصورة كبيرة، وكان هدفها إنشاء خط انتاج من الخليج إلى سوريا عبر تركيا للتوجه نحو أوروبا، فوقفت سوريا عظمة أمام هذا المخطط، ما أدى لدعمهم الحرب ضد بشار الأسد من أجل السيطرة لتحقيق هدفهم، وتشييد المشروع، ومصر لم تتدخل نظرا لأنها لم تمتلك الإنتاج الكبير، إلا أنه عندما توفر الإنتاج، أدى لتدخل مصر، من أجل توفير التصدير تجاه أوربا، عبر العديد من الاكتشافات وترسيم الحدود، ما أدى لاعتماد الاتحاد الأوروبى على جزء من سوريا بشكل مباشر، والجزء الأخر يتم الاعتماد على دول الخليج العربى، والجزائر، فالاتحاد الأوروبى يسعى لتوسيع دائرة الموردين حتى لا يتحكم فيه أحد، ما أدى لاستغلال مصر تلك الفصة.

مصر أفسدت مخطط تركيا وقطر لتصدير الغاز للاتحاد الأوروبى.. وحلت محلها

■ **ما أوجه استفادة مصر من الغاز لترسيم الحدود مع اليونان وقبرص وإسرائيل؟**

- توريد الغاز يتم عن طريقين، إما مسالا أو داخل أسطوانات، ومع ترسيم الحدود وعدم قدرة الدول التى تم ترسيم الحدود معها على تلك الخطوتين، نظرا للتكلفة المرتفعة والوقت الكبير الذى يستغرقه إنشاء مصانع إسالة للغاز الطبيعى، بتكلفة تصل لـ١٠ مليارات دولار، قد يصل لـ٨ أو ٥ سنوات، ما يرفع الجاهزية الإنتاجية لديهم، ومصر تمتلك تلك المقومات، غير الصخرات التى تم إعدادها سابقا، ما أدى لحصول مصر للغاز بسعر رخيص، وإسالته ثم تصديره لأوروبا، ما أدى لضربه المخطط القطرى التركى، لوجود البديل، حيث إنه من مصلحة اليونان وقبرص وإسرائيل مساعدة مصر للتصدير، وكذلك الاتحاد الأوروبى، ما أعطى لمصر ثقلا اقتصاديا وسياسيا.

■ **كيف ترى استيراد مصر للغاز من إسرائيل؟**

- استيراد مصر للغاز من إسرائيل إذا كان للاستهلاك أمر لا نحتاج إليه، أما إذا كان للتجارة، فهو أمر جيد، ويحقق مصلحة الاقتصاد، فإسرائيل تبيع منتجاتها لمصر بشكل غير مباشر، فالهدف هو تحقيق المصلحة الربحية القائم عليها الاقتصاد فى مختلف دول العالم، فمثلا قبل مصر كانت تصدر الغاز لإسرائيل، وهذا كان من مصلحة مصر، لعمل كونترول عليها، حيث إنهم قاموا بعملية البحث والتنقيب لعدم التحكم بهم، حيث إن إسرائيل لا تمتلك القدرة للتصدير، وفى حال استغلال مصر لذلك يحقق مكاسب وأمن قومى لمصر.

■ **هل ذلك يعنى إنهاء المنازعات فى المحاكم الدولية؟**

- بالطبع، فالخاسرون من وقف الغاز لإسرائيل أصحاب المصانع وأصحاب التعاقدات، وفى حال الاستفادة من إمكانيات مصر فى عملية الإسالة قد ينهى تلك النزاعات، ويصب فى مصلحة مصر، فمصانع الإسالة التى تقوم عليها مصر حاليا توفر نحو ٢٤٪ من إجمالى الغاز الذى يتم تصديره للاتحاد الأوروبى.

■ **كيف ترى أعباء القطاع الصناعى من ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء؟**

- أنا ضد المعتمين الذين يرغبون فى تقليل أعباء الغاز والكهرباء، فوصول سعر الغاز والكهرباء بسعر التكلفة يعسن من إجراءات الاستهلاك، فمثلا إعطاء البديل النقدى للدعم يوفر الكثير من الأموال للدولة والمصنع، ويحمى من استخدام الطرق غير المشروعة، فالدعم لابد أن يكون للهدف وليس للسلعة، فالاقتصاد يعنى التكلفة، فالحصول على المنتج بسعره يحكم العملية الصناعية.

الشركات المكتشفة للغاز فى مصر تحصل على نحو ٣٥٪.. ومصر تحصل على ٦٥٪

حوار شيماء حتحوت

Scanned with CamScanner